

## شهادة

أنا شibli وجدي ملّاط، محامٍ وأستاذ في القانون، مارست اختصاصي القانونية في دولٍ مختلفة، كما عملت أستاذًا في جامعات عدّة في أوروبا والولايات المتحدة ولبنان. ولي عدّ من المؤلفات بالعربية والإنكليزية والفرنسية، منها مدخل إلى القانون في الشرق الأوسط (*Introduction to Middle Eastern law and Philosophy of Nonviolence*) عن الدار الجامعية في أوكسفورد.

لقد طلبت مني المحامية الأستاذة جليلة السيد شهادة مكتوبة في موضوع عملِي الدستوري عام ٢٠١١ لعلّها تفيد المحكمة البحرينية الموقرة في قضية محكمة الشيخ علي سلمان الذي لا أعرفه شخصياً.

في أوائل عام ٢٠١١ اتصل بي مساعد وزارة الخارجية الأمريكية السفير جفري فلتمان وعرض علي موّاكبيه في وساطته، لعلّه يستفيد والزملاء البحرينيين من بعض خبراتي المتواضعة في حقل الدستور المقارن.

إن بعض هذه الذكريات ملتبسة لمرّ الزمن عليها، لكنني أفيد بها قدرِ مُسْطَطاعِ الذاكرة في موضوع عمره سبع سنوات. كنت آنذاك أستاذًا زائراً في كلية الحقوق بجامعة هارفرد، ومنصبي الرسمي بالإنكليزية Custodian of the Two Holy Places Visiting Professor of Islamic Legal Studies فلتمان، والذي كنت أعرفه منذ أيام سفارته في بيروت، في الأسبوع الأول أو الثاني من شباط/فبراير ٢٠١١، مقتراحًا أن أواكب جهوده في الوساطة في البحرين بدراسات قانونية ممكِّن طرحها للنقاش بين الحكومة والمعارضة.

وأذكر أنّي كنت متأنّياً في أول ردّة فعل على اقتراحه، وحاجتي أنّ القانونيين يدلّون عادةً بدلولهم بعد اتفاق السياسيين وليس قبله. لكنّه أقتعني أن رفع مستوى الحوار بخيارات مبنية على الفقه الدستوري المقارن قد يساعد على دفع الحلّ بفتح أبواب جديدة وحديث أرفع مما قد يكون مسدودًّا الأفق السياسي.

ورغم انشغالاتي في التدريس آنذاك، ومعزّةً مني للسفير فلتمان كما قناعتي بأهمية البحرين في رسم حلٍ دستوري يكون قدوةً في العالم العربي المختلج آنذاك بتظاهرات ‘الربيع العربي’، عمّدت على جمع طاقات قانونية مختلفة في جامعة هارفرد، لاسيما من بعض الزملاء المختصين في الحقل الدستوري ، ومن الطلاب العرب والأميركيين، والعمل على دراسة قانونية بعنوان ‘خيارات دستورية في البحرين’.

وكانت بدايات جهد يومي متصل لإتمام الدراسة في الأيام الأولى من الشهر الثالث، آذار/مارس ٢٠١١ ، أملأً بإيمائها لطرحها على الأفرقاء البحرينيين في لقاء يجمعني معهم ومع السفير فلتمان فور انتهاء الفصل الدراسي في الجامعة.

وهكذا سارت الأمور، وانتهى فريق العمل في وضع الورقة التي كنت حاملها إلى المنامة للقاء الأفرقاء في الحوار، أي أقطاب الحكومة والمعارضة، نهار الاثنين في ١٤ آذار ٢٠١١ .

وللتوضيح فحوى العمل كنت على اتصال بشكل شبه يومي مع الزملاء في الخارجية الأمريكية في المنامة وفي واشنطن للتقصي عن بعض المواقف والتطورات، ولم أكن أعرف الأفرقاء البحرينيين شخصياً، كما لم أكن على اتصال بأي منهم في الحكومة أو المعارضة. لكن العمل كان مبنياً على مرتکزٍ أساسه تقرير مواقف الحكومة والمعارضة في خيارات دستورية تكون قاعدةً ممكنة للنقاش والتوافق. وفي اليوم المرسوم لسفرى إلى المنامة، وكنت قد وصلت إلى مطار لوغان في بوسطن بعد ظهر الأحد ١٣ آذار، اتصلت بي الخارجية الأمريكية ل الإعلامي أن التطورات في البحرين لا تسمع بالسفر، وألغيت الرحلة.

ولأن عملنا كان بطبيعته علمياً، لم يكن من مانع نشره في المجالات المتخصصة، وتم نشره باللغة الإنكليزية في *Virginia Journal of International Law* بتاريخ ١٢ نيسان ٢٠١١ .

هذه شهادتي لتوضيع خلفية الدراسة الموجودة بتناول الناس، وهي دراسة ترتكز على طلب الفريقين، وعلى علمي من الزملاء بالخارجية الأمريكية أن سمو ولی العهد ساند جهود الوساطة – ولو كانت النتائج مجرد خيارات – وأنها جاءت على خلفية وساطات مختلفة كانت تصب جميعها في ضرورة

تفادي العنف في البحرين ومناصرة الجهود الإصلاحية، واعتناق نسق قانوني كان يمكنه أنذاك أن يجمع  
القيادات البحرينية كافةً على مشروع حضاري مبني على أرفع ما توصل إليه العلم الدستوري المقارن.<sup>١</sup>

شبلی ملاط

بیروت، ۲۰ آذار ۲۰۱۸

<sup>١</sup> وهو مسار لا أزال مقتنعاً بأهميته في بعض الأزمات الوطنية الكبيرة درءاً للعنف ودعماً للإصلاح المنور، وهو بالفعل مرتکرٌ كثيراً ضيقاً لفخامة الرئيس العراقي في فترة قريبة لتخطي الأزمة بين أكراد العراق وعريبه على أساسه، بسبيل دستورية ترفع مستوى النقاش وتوطّد وحدة البلد.